المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
7.290	7.824	6.603

الدينار الكويتي	1 KD
3.242	2.590
3.120	

تباين مؤشرات البورصة... والسيولة تتراجع إلى 56.6 مليون دينار

● علي العنزي

استمرت حالة التباين في مؤشرات بورصة الكويت، حيث تراجعت معظم المؤشرات وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة محدودة، وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.01 بالمئة، أي 0.79 نقطة، ليقفل على مستوى 7290.25 نقطة، وانخفضت السيولة كذلك الى مستويات 56.6 مليون دينار تداولت 318 مليون سهم من خلال 16091 صفقة، تم تداول 128 سهما، ربح منها 44 وخسر 59، بينما استقر 25 من دون تغير.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.08 بالمئة، أي 6.44 نقاط، ليقفل على مستوى 7824.37 نقطة بسيولة بلغت 29.1 مليون دينار، تداولت 103.8 ملايين سهم عبر 5844 صفقة، تداولت 34 سهما، ربح منها 9 فقط وخسر 17، بينما استقر 8 فقط من دون تغير.

وخسر مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.43 بالمئة، أي 28.22 نقطة، ليقفل على مستوى 6603.25 نقاط بسيولة بلغت 27.5 مليون دينار، تداولت 214.2 مليون سهم من خلال 10247 صفقة، تم تداول 94 سهما، ربح منها 35 وخسر 42، بينما استقر 17 من دون تغير.

مؤشرات حيادية

بدأت تعاملات بورصة الكويت على نمو كبير في السيولة، حيث اقتربت من 3 ملايين دينار خلال اللحظات الأولى للافتتاح، وكذلك كان الشراء كبيرا وتجاوز 70 بالمئة في أول دقيقة، بينما كان هناك تراجع على مستوى مؤشر السوق العام بخمس نقاط تقريبا وبضغط من الأسهم القيادية التي سجلت خسائر في بداية تعاملاتها ضغطت على المؤشر، وكان أفضل الأسهم أيضا تداولا سهم أرزان، حيث قفز من 3 فلوس الى مستوى 262 فلسا، وكذلك كان كميفك متألقا في البداية وتجاوز ربع دينار، ولكن مع مرور الوقت بدأت عمليات الضغط، خصوصا على أسهم صغيرة، وكان أبرزها مدار الذي بلغ مستوى 132 فلسا وأقفل على 114 فلسا، وسط عمليات جني أرباح وضغط كبير على السهم، كذلك تراجعت أسهم عربي قابضة وكميفك بشدة، حيث انخفض كميفك بحوالي 20 بالمئة من مستوى 258 فلسا الى مستويات 187 فلسا، ليقفل على 201 فلس بخسارة 19.6 بالمئة، وخسر أيضا الصفاة فلسين وكذلك عربية عقارية، وسط عمليات جني أرباح على هذه الأسهم، حيث معظمها حقق ارتفاعات كبيرة خلال الفترة الماضية، بينما على مستوى الأسهم القيادية تراجع وطني وأجيليتي والخليج، وكان الارتفاع لبوبيان الذي وازن الكفة، وحقق نموا بخمسة فلوس بنحو نقطة مئوية بتداولات تجاوزت 2.6 مليون دينار، واستقر بيتك دون تغيير، لتنتهي الجلسة محايدة.

وعلى مستوى مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي، استمر التباين وتراجع دبي وقطر والبحرين، بينما ارتفعت بقية المؤشرات، ولكن بنسب محدودة، واستقر سعر نفط برنت القياسي على مستوى 72.5 دولارا للبرميل تقريبا بتداولات باللون الأحمر.

إعادة آخر 3 اختبارات لمنظومة السوق لتتضمن «الإخفاقات» و«الأوبشن»

● جدول زمني لإجراء اختبارات في 12 يناير و2 فبراير و19 مارس

● فريق المنظومة عقد اجتماعاً «عن بعد» بحضور جميع الأعضاء

● عيسى عبدالسلام

عقد فريق أعضاء منظومة السوق المالي اجتماعاً «عن بعد» بحضور ممثلي بورصة الكويت للأوراق المالية، والشركة الكويتية للمقاصة، وشركات الوساطة، وأمناء الحفظ، وبعض البنوك، لمناقشة واستعراض نتائج الاختبارات التي تمت أخيراً بين الوسيط المؤهل ومنظومة الطرف المقابل المركزي والحسابات الفرعية، إضافة إلى اختبارات أخرى تخص صناديق المؤشرات والسندات، بعد خضوعها لنحو 29 اختباراً خلال الفترة الماضية.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الجريدة»، إنه تم الاتفاق على إعادة الاختبارات الثلاثة الأخيرة التي تمت بين كل أعضاء منظومة السوق لتتضمن اختبارات الإخفاقات لتحديد مستويات صناديق الضمان، إضافة إلى خدمة التداول على الهامش (الأوبشن) التي أتيحت لشركات الوساطة وفقاً للتعديلات، التي أجرتها هيئة أسواق المال في 30 يونيو الماضي، شرط حصولها على ترخيص الوسيط المؤهل وأن يكون مسجلاً في بورصة الكويت للأوراق المالية.

وأوضحت المصادر، أنه تم تحديد جدول زمني لعمل اختبارات الضغط المقبلة أولها بتاريخ 12 يناير المقبل، يعقبه اختبار في 2 فبراير، واختبار أخير في 19 مارس 2025، بعدما انتهت خلال الفترة الماضية من عمل نحو 29 اختباراً على مدار الأشهر الماضية، واستطاعت شركات الوساطة استيفاء المتطلبات الفنية المطلوبة بشأن الحصول على رخصة «وسيط مؤهل»، إضافة إلى أن عمل اختبارات موسعة وشاملة للتأكد من سلامة كل الأنظمة وعمليات الربط بين أمناء الحفظ والبنوك وشركات والوساطة والشركة الكويتية للمقاصة.

وأضافت أن قطاع الوساطة في حال التأهل لـ «الوسيط المؤهل» سيكون مسؤولاً عن إدارة أموال العملاء وإدارة المخاطر المرتبطة بتداولهم، من خلال الحسابات المجمعة، وتقديم خدمات التداول على الهامش، بالتنسيق مع البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي، وتطبيق نظام التحقق المسبق داخلياً من فرصة العمل كعضو تقاص، إضافة إلى خدمات إقراض واقتراض الأسهم، وتقديم خدمة التداول في أسواق المشتقات المالية، ما يحمل في طياته زيادة في معدلات المخاطر على شركات الاستثمار، بالتالي يجعل الاختبارات المقبلة شاملة وموسعة تتضمن الإخفاقات لتحديد مستويات المخاطر المحتملة، ما من شأنه زيادة مستويات الضمان الحالية.

وأوضحت المصادر، أنه سيتم تأهيل بعض الشركات والبنوك وشركات الوساطة لأداء الدور المنوط بها في عملية التقاص، إذ سيكون هناك عضو التقاص الخاص أو المباشر، والمعروف بـ Direct Clearing Member، الذي سيحتوي على شركات الوساطة الكبيرة، كذلك شركات الاستثمار، وسيكون مسؤولاً عن إجراء عمليات التقاص لعملياته وعمليات هذه الجهات.

أما عضو التقاص العام والمعروف بـ General Clearing Member فسيتضمن بعض البنوك المرخصة للقيام بعمليات التقاص، إضافة إلى شركات الاستثمار الكبيرة، وسيجري عمليات التقاص لعملياته، فضلاً عن عمليات هذه الجهات هي الأخرى.

وذكرت أن عضواً خارج منظومة التقاص، وهو نموذج الوسيط المعتاد، الذي يعرف بـ Non-Clearing Member سيكون مسؤولاً عن إجراء عمليات تداول محدودة، وستجرى عمليات التقاص الخاصة به من خلال عضو التقاص العام General Clearing Member.

وأشارت إلى أن السوق المالي يخطو خطوات ثابتة نحو استيفاء معايير الترقية إلى مؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة المتقدمة، إذ تهدف عمليات التطوير الحالية إلى استكمال خطة تطوير السوق، حيث تسعى خلال الفترة المقبلة إلى إنجاز متطلبات المرحلة الراهنة من عملية الاختبارات ليكون السوق مقبلاً على نوعية جديدة وفق خطة التطوير القائمة.

ولفتت المصادر إلى أنه حسب الجدول الزمني فمن المتوقع الانتهاء من الاختبارات الحالية في 27 أبريل 2025 وتتضمن ترقية نموذج عمل شركات الوساطة المالية إلى نموذج «الوسيط المؤهل» باستحداث ترخيص «وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية» من هيئة أسواق المال، إضافة إلى تدشين عمل منظومة الطرف المقابل المركزي.

أخبار الشركات

صدور حكم ضد تابعة لـ «المعدات» في دعوى ندب خبير

أفادت شركة المعدات القابضة بصدور حكم ضد تابعة لها ولمصلحة شركة نفط الكويت في دعوى ندب خبير؛ حيث قضى في موضوع الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف، فيما قضى به من إلزام المستأنفة في الاستئناف الثاني (شركة نفط الكويت) بأداء 415.51 ألف دينار.

وتابع الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، وألزمت المستأنفة في الاستئناف الأول بالمصروفات عن درجتي التقاضي ومبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية، وحصلت الشركة على شهادة رسمية بمنطوق الحكم أمس.

وكان حكم أول درجة ألزم المدعى عليها الأولى بأن تؤدي للمدعية مبلغ 419.51 ألف دينار وألزمت المحكمة المدعى عليها الأولى بمبلغ 100 دينار مقابل أتعاب المحاماة.

وذكرت الشركة أنها سوف تقوم بالطعن على الحكم بالتمييز، كما ستقوم بتكوين مخصص على رصيد شركة نفط الكويت البالغ قيمته 413.51 دينارا؛ وذلك في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

«بيان» تطلب تمديد فترة تسليم أموال العملاء

قدمت شركة بيان للاستثمار القابضة طلباً إلى هيئة أسواق المال الكويتية في 11 نوفمبر الماضي؛ لتمديد فترة تسليم أموال العملاء وأصولهم، وإنهاء أعمال الشركة، علما بأنها ما زالت في انتظار رد الهيئة.

ويأتي ذلك بعد إعلان الهيئة الأحد الماضي انتهاء فترة تسليم أموال العملاء وأصولهم لهم أو لمن له صلة بمسكها أو إدارتها أو حفظها للشركة.

«نور» تناقش فرصة استثمارية

أفادت شركة نور للاستثمار المالي بأن مجلس إدارتها سيجتمع بعد غد الخميس، لمناقشة فرصة استثمارية مع طرف ذي صلة.

«المباني»: توقيع عقد بيع عقار بـ 28 مليون دينار

وقعت شركة المباني عقد بيع مبدئيا لعقار بمنطقة السالمية بـ 28 مليون دينار، علما بأنه سيتم الإفصاح عن آخر المستجدات عن اتمام عملية البيع ونقل ملكية العقار.

تراجع ملكيات في «الأولى» و«م الأعمال»

كشف التقرير اليومي للتغير في الإفصاحات الصادر عن بورصة الكويت، انخفاض ملكية إبراهيم عبدالرحمن العصفور في الشركة الأولى للاستثمار لتصبح 24.88% بصورة مباشرة، مقابل 29.86% حصته السابقة بصورة مباشرة وغير مباشرة. كما تراجعت الحصة المباشرة لشركة الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ومجموعتها (شركة الترا القابضة) في شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية من 18.59% إلى 17.22%.

«منشآت»: تجديد تسهيلات مصرفية بـ32.7 مليون دينار

وقعت شركة منشآت للمشاريع العقارية عقداً للتجديد الخاص بالتسهيلات المصرفية مع أحد البنوك الإسلامية المحلية بمبلغ 32.7 مليون دينار.

وأوضحت «منشآت» أنه لا يوجد أي أثر على المركز المالي للشركة.

تابعة لـ «البيت» تعيد هيكلة تسهيلات بـ 9.8 ملايين دينار

كشفت شركة بيت الأوراق المالية قيام شركة المشروع المشترك، والمملوكة لها بنسبة 50%، بإعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية ممنوحة من أحد البنوك.

وأوضحت الشركة أن قيمة التسهيلات تبلغ 9.8 ملايين دينار، ما من شأنه أن يعزز التدفقات النقدية لشركة المشروع المشترك، مشيرة الى أنه لا يوجد أثر مالي حالي على الشركة من خلال تلك العملية.

هل تقود القرارات الجريئة لترامب الاقتصاد الأميركي إلى النمو أم للتراجع؟

يبدو أن الاقتصاد السلس الذي كان من المتوقع أن يرثه الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، أصبح أكثر اضطراباً فجأة، حيث يشير النقاد إلى أن الرئيس المنتخب يسهم في زيادة حالة عدم اليقين.

وتوقع الاحتياطي الفدرالي أن يستمر التضخم في معدلات مرتفعة مستعصية، مما دفعه إلى الحذر بشأن المزيد من تخفيضات الفائدة المخطط لها العام المقبل

كما عرقل ترامب اتفاقاً للموازنة بين الحزبين، يوم الأربعاء، ثم طرح صفقة جديدة يوم الخميس حظيت بدعم الجمهوريين، لكنها قوبلت بالرفض من الديموقراطيين والرئيس الحالي جو بايدن، وفشلت في الحصول على النسبة المطلوبة لتمريرها في مجلس النواب.

يأتي ذلك إلى جانب موجة من التهديدات بفرض رسوم جمركية من قِبل ترامب، والتي أشار مكتب الموازنة في الكونغرس يوم الأربعاء إلى أنها سترفع الأسعار وتضر بالنمو دون تحقيق إيرادات كافية لتغطية التخفيضات الضريبية المخطط لها.

ومع استعداد ترامب لبدء فترة رئاسية ثانية في البيت الأبيض، فإن تصرفاته لإلغاء صفقة واستبدالها في أقل من 24 ساعة تضع الأسواق - التي يعتبرها ترامب معيار نجاحه المفضل- أمام اختبار لقبول مزيجه من عدم اليقين ودراما الواقع، بحسب ما نقلته صحيفة «أسوشيتد برس» واطلعت عليه «العربية Business».

وترى الإدارة الانتقالية لترامب أن الاقتصاد يعاني بالفعل بسبب التضخم الذي وصل إلى 2.7 في المئة وعدم رضا الشعب عن بايدن.

وقالت كارولين ليفيت، المتحدثة باسم الإدارة الانتقالية والسكرتيرة الصحفية القادمة: «من اليوم الأول، سيبدأ الرئيس ترامب العمل على إطلاق أكبر أجندة لإزالة القيود التنظيمية في التاريخ، وخفض الضرائب، وتسريع منح التصاريح للتنقيب والتكسير الهيدروليكي لخفض تكاليف الطاقة والتضخم لجميع الأميركيين».

التحديات أمام ترامب

الاضطرابات الأخيرة تذكر بأن النمو الاقتصادي خلال فترة ترامب الأولى كثيراً ما صاحبه عدم استقرار. ويبقى أن نرى ما إذا كان الناخبون، الذين أصابهم الإنهاك بالفعل بسبب التضخم، مستعدون لتحمل جولة جديدة من تبادل الاتهامات وعدم اليقين الذي تعكسه الأحداث الأخيرة.

ورغم أن قدرته على تقديم نفسه كمنقذ اقتصادي ساهمت في فوزه في انتخابات نوفمبر، يبدو أن ترامب يبدأ ولايته من وضع أكثر هشاشة مقارنة ببايدن قبل أربع سنوات.

وأظهر أحدث استطلاع أجرته وكالة «أسوشيتد برس» ومركز «نورك» لأبحاث الشؤون العامة، أن أغلب البالغين الأميركيين - 54 في المئة - لديهم نظرة سلبية تجاه ترامب.

ووجد الاستطلاع أن قلة لديهم ثقة ضئيلة أو معدومة في قدرته على إدارة البيت الأبيض أو الإنفاق الحكومي. في المقابل، بدأ بايدن رئاسته بمعدل قبول يتجاوز 60 في المئة، لكنه تراجع تدريجياً مع تفاقم التضخم.

قرارات صعبة في الأفق

ويتعين على ترامب أن يحافظ على زخم اقتصاد لا يزال يتعافى من تشوهات فترة الجائحة، في حين يواجه سلسلة من الخيارات السياسية الصعبة.

أولاً، هناك الحاجة إلى زيادة سلطة الاقتراض القانونية للحكومة، وهو الأمر الذي يصر على أن يكون جزءاً من أي مشروع قانون تمويل قصير الأجل لتجنب الإغلاق.

كما سيضغط لتجديد تخفيضاته الضريبية لعام 2017، المقرر أن تنتهي العام المقبل. إضافة إلى ذلك، هناك عجز في الموازنة أصبح أقل استدامة مع ارتفاع أسعار الفائدة.

ويرث ترامب أيضاً ديوناً وطنية أعلى من تلك التي ورثها بايدن عند توليه الرئاسة، مما قد يحد من فوائد ونطاق تخفيضاته الضريبية المخطط لها.

وجدير بالذكر أنه عندما كان ترامب رئيسًا في عام 2020، كانت الحكومة تنفق 345 مليار دولار سنويًا لسداد الديون. يتجاوز هذا الرقم الآن تريليون دولار.

وقال الرئيس المنتخب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الخميس، إن الحكومة الفدرالية ستخفض مئات مليارات الدولارات من الإنفاق العام المقبل» في محاولة لتمويل تخفيضاته الضريبية والحد من العجز.

وفي مؤتمر صحافي الأربعاء الماضي، قال رئيس الاحتياطي الفدرالي، جيروم باول، إن بعض أعضاء لجنة تحديد أسعار الفائدة بالبنك المركزي بدأوا دمج الآثار المحتملة لسياسات ترامب في توقعاتهم الاقتصادية.

لكن باول أكد أن هناك غموضاً بشأن ما سيفعله ترامب. فمن غير المعروف ما إذا كان سينفذ تهديداته بفرض تعريفات جمركية ضد كندا والمكسيك والصين وأوروبا.

دونالد ترامب

كما أن هناك نقصاً في التوجيهات الرسمية حول كيفية تمويل ترامب للتخفيضات الضريبية التي قد تضيف 4.6 تريليونات دولار إلى العجز على مدى عقد من الزمن.

وأضاف باول مسلطاً الضوء على ما يحدث مع حالة عدم اليقين: «إنها تشبه القيادة في ليلة ضبابية أو الدخول إلى غرفة مظلمة مليئة بالأثاث. عليك أن تبطئ وتيرتك». (العربية. نت)

«بتكوين» تسجل أول خسارة أسبوعية منذ فوز ترامب بالانتخابات

تباينت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات أمس، مع استمرار حركة التصحيح التي تشهدها السوق، لتسجل بتكوين أول خسارة أسبوعية لها منذ فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية التي انعقدت في 5 نوفمبر الماضي.

واستقرت بتكوين عند 95113.45 دولارا، لكنها تعد منخفضة بأكثر من 7% على مدار الأيام السبعة الماضية، لتسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ سبتمبر الماضي.

وزادت ثاني أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، الإيثريوم، بنسبة 0.96% إلى 3295.85 دولارا، فيما تراجعت الريبل 1.11% إلى 2.1793 دولار، وانخفضت دوج كوين 0.16% إلى 31.25 سنتا.

وتعرضت سوق الأصول المشفرة لموجة تصحيح الأسبوع الماضي بعد خفض صناع السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي توقعاتهم للتيسير النقدي في عام 2025، الأمر الذي أدى لتراجع البتكوين دون مستوى 100 ألف دولار بعد الزخم الإيجابي الذي شهدته منذ فوز ترامب الداعم للقطاع بولاية ثانية في البيت الأبيض.

وأعلن ترامب في منشور عبر منصة التواصل الاجتماعي «تروث سوشيال» يوم أمس، اختيار بو هاينز، لاعب كرة قدم سابق بدوري الجامعات، لتولي منصب المدير التنفيذي لمجلس مستشاري الرئيس لشؤون الأصول الرقمية.

وسبق أن ترشح هاينز لانتخابات الكونغرس عن الحزب الجمهوري، ومن المقرر أن يشارك ديفيد ساكس الذي عينه ترامب في منصب «قيصر الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة» الذي أسسه حديثاً؛ في تنفيذ استراتيجية تعزيز الابتكار في مجال الأصول المشفرة.